وحدة الخطاب الديني والسياسي

«الحرية بين الالتزام الوطني

وتحديات الفوضى وحروب الجيل الرابع»

أ. م. بسمة خليل نامق الأوقاتي

ب. كلية العلوم السياسية– جامعة بغداد

أ. م. د. أحمد عدنان كاظم

كلية العلوم السياسية– جامعة بغداد

الملخص:

ظلت الحرية قضية ملحة وذات أولوية قصوى لا ينفك الإنسان يطلبها بالتوازي مع طلبه للحياة ودفاعه عنها وعن متطلباتها المادية والاقتصادية، فهي قاعدة وباب لكينونة ولوجود معنوي بجوار وجوده المادي، ومن مقومات ذلك الوجود وكما سعت الدول عبر السياسة والاستراتيجية في الإطار الدولي توظيف العوامل المادية، فضلًا عن عناصر وأدوات التحكم بالإنسان تحقيقًا لأهداف ومصالح معينة وفقًا لرؤى محددة، فإنها سعت أيضًا وبجهد وقوة أشد وأكبر إلى توظيف العوامل المعنوية واختراق المجتمعات مستغلة خصوصيات الحرية وأجوائها المنفتحة وأدواتها التي تعتمد وسائل التعبير والحوار والخطاب.

ففي العراق ومنذ تغير النظام السياسي العراقي في عام ٢٠٠٣ جرى كتابة دستوره الدائم الذي استند إلى المبادئ الديمقراطية الليبرالية واحترام حقوق الإنسان والتعددية السياسية، وقد أضحى العراق منذ ذلك الوقت ساحة للصراعات الإقليمية والدولية باتجاه جذبه لصالح هذا الطرف أو ذاك، وساحة لتصفية الحسابات بينهم مما أجّج الكثير من التيارات والنشاطات المناوئة لهذا الطرف أو ذاك (تداعيات ظاهرة الإرهاب الدولي التي يعاني منها العالم منذ أحداث الحادي عشر من أيلول سبتمبر عام ٢٠٠١). كما إن الدول وبعد كل تغيير سياسي سواء أتى عن طريق ثورة داخلية أم عن طريق غزو خارجي، فإنها تعاني ولمدة زمنية محددة من فوضى اجتماعية وسياسية لدواعي الصراعات الداخلية أو ما سواها من صراعات (الجيل الرابع من الحروب)، من أجل فرض السيطرة والنفوذ بكل أنواعه على المجتمعات التي تعاني من هذا النوع من الصراعات التي باتت هوية الدولة والمجتمع ووجودهما على المحك.

إذ تعاني الساحة العراقية من ظهور العديد من الخطابات السياسية؛ بسبب تعدد المواقف السياسية والحزبية والبرلمانية حيال العديد من القضايا الخلافية محليًّا وإقليميًّا

ودوليًّا، من دون أن نعني بالخطاب السياسي خطاب الذين يشغلون مراكز القرار الحكومي فقط، وإنما يشمل ذلك مجمل الذين يمارسون دورًا سياسيًا سواءً أكانوا أفرادًا مستقلين أو ممثلين لمؤسسات وقوى وأحزاب ذات طبيعة أو أغراض سياسيتين في عملها، فضلًا عن أولئك الذين ينظِّرون في الحقل السياسي ولا يستندون إلى ثقافة سياسية (نظرية) منهجية، عميقة، ورصينة، ويقدِّمون أنفسهم أو يقدِّمهم الإعلام المرئي والمسموع والمقروء، ومواقع التواصل الاجتماعي على شبكة الإنترنت، بوصفهم محللين وخبراء واستراتيجيين سياسيين. أما خصوصية الخطاب الديني فتكمن في كونه خطابًا ينطلق أيضًا من أفكار عقائدية تتسم بالإطلاق والشمولية والثبات والقداسة،على خلاف الأفكار والاجتهادات غير الدينية التي تتمتع بمستويات متفاوتة من المرونة والقابلية على التعاطي والمناقشة والنقد،وهي في كل مستوياتها دون الفكر الديني تشددًا وتصلبًا (ولو من الناحية النظرية والافتراضية على الأقل). كما أن الفكر الديني وبسبب خواصه المعروفة فهو أمام صعوبات وتعقيدات بنيوية عدة بسبب تفاعله مع أفكار الآخر وتقبله لها ومحاولة التجسير معها، لبناء وتطوير مشتركات ورؤى وأفكار جديدة مشتركة،خصوصًا إذا ما جرى رفع هذه الأفكار والعقائد والخطابات المقامة على أساسها (كواجب دعوي ديني) من مستوى الخطاب الفئوي الخاص بجمهورها المؤمن بها إلى مستوى التعميم والنشر العام بالاستفادة من أجواء الحرية المُتاحة. إذ أن هذه الخصوصيات والتميز في الخطاب الديني نتيجة لخلفيته العقائدية الشمولية المقبولة والمرضي عنها، مما يجعل من عملية السعي لبناء وحدة الخطاب الديني على المستوى الوطني تجري عبر صيغ قد لا تنبع من الذات نفسه، وإنما تتسم بالفرض والقسر والتعسف أيضًا، مما يكسب العملية شكلًا مظهريًّا وإطارًا عبثيًّا خاليًا من المضمون.

ولا يمكن أن ننكر إن هناك تحديات كبيرة تعلقت بالخطاب الديني المعاصر؛ بسبب الخلل في إشكالية اختزال الرؤية والصورة الراهنة عن الإسلام بعنوانين بارزين باتا يترددان بشكل واسع النطاق في وسائل الإعلام سيما الغربية والشرقية أيضًا، وإلى حد

كبير وهما (الإرهاب والتخلف)، ليكون الأخيرين من مستويات التصنيف في الخطابات السياسية والإعلامية وحتى الثقافية (الخطاب المعاصر)، وغالبًا ما تطرح قضية التجديد في الخطاب الديني تحت ضغط الحضارة الإنسانية لعبور الفجوة الحاصلة بين العالم الإسلامي والثقافة الغربية العالمية الراهنة وأطرها وقيمها وآلياتها المؤسسية والدستورية.

من هنا باتت المرحلة الراهنة تقتضي تجديدًا في هذا لخطاب من أجل تجاوز محنة الماضي القريب التي جاءت من التطرف والغلو والتشدد الفكري من جانب جماعات وتنظيمات إرهابية بعينها، كما حدث منذ أحداث الحادي عشر من أيلول سبتمبر عام ٢٠٠١ التي وقعت في الولايات المتحدة الأمريكية، وحدث لاحقًا في بعض الدول التي عانت من تداعيات أحداث ما أصطلح عليه ثورات الربيع العربي منذ عام ٢٠١١، لنكون أمام تحدي أكبر يقتضي العمل على تأسيس وحدة موقف موحد من الناحية النظرية والفكرية كي تكون سابقة لأي موقف سياسي يأتي مستقبلًا، بمعنى تجاوز محنة الصراعات الفئوية والجهوية التي تستند إلى التكوينات الاجتماعية الفرعية، للخروج بموقف جامع للهويات الاجتماعية الفرعية، ويحترم للخصوصيات الثقافية الفرعية لكي يكون الضامن الحقيقي للأمن والاستقرار في حدود الثوابت الشرعية والوطنية التي تصون الإنسان وتحفظ وجوده وحريته.

Abstract:

The matter of freedom had been remained as urgent necessity for several times, So the human being became compatible with material and economic requirements. The potential powerful components by the states had based on the international strategy and policy alike, to functionalize the whole of these material resources for achieving immediately the specific targets in the short term.

Iraq as an example, has been witnessed a dramatic changes since 2003, when the principles of democracy, liberalism, political pluralism and respecting of human rights in which prevailed. But the international and regional conflicts based on a specific equation that imposed compromising and settling all pending problems. In spite of the huge phenomenon of fighting terrorism since the events of September 11th of 2001, So many states had suffered from the problematic issue that pertaining with the internal and regional disputes as soon as the fourth generation wars.

However, the religious speech had affected as descripted the dimensions of political speech on the level of governmental and for those who practiced the political roles in public life , besides to that anyone those who desired to use the social media on the Internet. And when we tackled within the nature of these speeches ,many of analysts perceived that the specialty of using religious speech aspects ; because the nature of dealing with static norms and rules , despite of the differences among the mutual point of views for individuals and formal institutions alike.

Furthermore, these differences were contrasted obviously in the bottom details, But all of that had been specified in depending on the fields of freedom ,in order to overcoming on the controversies or disruptions , and to classify the categories of different speeches and to know the reality of humanitarian civilization to bridge the gap between the Islamic world and the current global western culture.

Finally, the ordeal of freedom concentrated on how to overcoming the problems of factional and regional conflicts based on sub-social structures? And to procure a collective position among

social sub-identities and to respect the sub-cultural peculiarities, so as to be the true guarantor of re – building the peace and security and to stabilize the aspects of broadcast the religious and political speeches according to the principles of human and public rights, and to make the states and societies alike more stability than previous decades ago for preserving the national unity and the future of freedom consequently.

المقدمة:

ظلت الحرية بمختلف جوانبها وصورها وتجلياتها وتفاصيلها مطلبًا إنسانيًا أساسيًا وأوليًا ابتغاه الإنسان منذ ظهوره ونشأته الأولى على هذه الأرض، وطبع كل فعاليات حياته ونشاطه وتاريخه حتى سطّر إعلانات ولوائح وعهود قانونية دولية عدة. وفي الأوقات التي لا يظهر فيها التعبير عن هذا المطلب جليًّا صريحًا فإننا نستشعر همسه في أعماقنا ونصغي جيدًا وبشغف لندائه فينا، بوصفه لازمًا من لوازم الكينونة والوجود المعنوي وكونه شرطًا من شروط الأهلية وسلامة الشخصية وما ينشأ عن ذلك من عقود وعهود والتزامات في الإطار الحقوقي والقانوني. حتى (سيغموند فرويد) عالم النفس النمساوي الشهير، صاحب مدرسة التحليل النفسي، فإنه وبعد دراسات وبحوث علمية طويلة مبنيّة على المشاهدة والتحليل، فإنه يُعيد مشكلات الإنسان النفسية إلى علّة الكبت وفشل الموائمة بين المشاعر والغرائز الأساسية للأفراد وبين متطلبات المجتمع التي تصاغ في الأنا العُليا.

من جانب آخر فإن الاجتماع البشري (ومنه الاجتماع الوطني) الذي تفرضه الضرورات وسياقات خلق ووجود ومراحل تطور ونمو الإنسان الطبيعية، يتطلب قدرًا من الالتزامات المحددة والمنظمة للحريات، ومنها حرية التعبير الذي من صوره الخطابات الدينية والسياسية، الأمر الذي يوجد إشكاليات عدة منها:

- إشكالية التعارض بين الحرية والالتزام، وهو تعارض تتفاوت حدته بمقدار التغير في طبيعة ومستوى القناعة بالالتزام.
- إشكالية الفروق في الخصوصيات، وطبيعة كل نوع من أنواع التعبير، ومن ذلك الفروق في طبيعة الخطاب الديني وطبيعة الخطاب السياسي أيضًا، مما يعني فروقًا في ترتيب الالتزامات والقيود بينها.

إن الحرية عمومًا وحرية التعبير بشكل خاص، ومنها حرية الخطاب الديني والسياسي وكما كانت ممارسة لحق إنساني أساسي، فأنه حفظ وما زال يحفظ وجود وإنسانية الإنسان وينميها ويثمر فوائده بنتائج جمّة في تطور حياة الإنسان ورقيها فقد

كانت أيضًا بيئة لبلورة ونشر العديد من الافكار المتطرفة،الأمر الذي يثير إشكالية ملحة تتطلب من جميع المختصين وفي مختلف مجالات البحث الإنساني بحثها من مختلف جوانبها من أجل بلورة إجابات وحلول تعتمد الدقة والعلمية والعمق والواقعية والفعالية على حد سواء.

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في الإجابة عن التساؤلات المحددة ذات الصيغة المركبة ألا وهي، هل يمكن التمسك بحريات التفكير في الاعتقاد والتعبير بشكلها الليبرالي الفردي المنسجم ومبادئها وشروطها الضرورية للإنسان؟ للمُضي بها حتى حدودها القصوى، من دون أن يتسبب فضاء التعددية في الخطابات إلى حالة من الفوضى والتورط في حروب لا تناظرية نتيجة استغلالها وتدخل القوى الدولية من خلالها؟ وهل يمكن تبني فكرة صياغة خطاب سياسي وديني موحد من دون أن يتعارض ذلك مع حرية التعبير، التي يكفلها الدستور وشرائع حقوق الإنسان الدولية، ناهيك عن الطبيعة البشرية المتشبثة بقضية الحرية وما سواها من حرية التفكير والاعتقاد والتعبير بشكلها النمطي الخاص؟

فرضية البحث:

لأغراض البحث في موضوع وحدة الخطاب الديني والسياسي،الحرية بين الالتزام الوطني وتحديات الفوضى وحروب الجيل الرابع، استند البحث إلى فرضية محددة تكمن في أن معالجة إشكالات حرية التعبير في ميادينها المختلفة لا تستلزم التوحيد والتعميم بين المفاهيم، بقدر ما يتطلب التنظيم ومراعاة طبيعة وخصوصية كل خطاب وانضباطها وفقا لقواعده الأساسية العامة، ففي مجال الخطاب الديني، نجد من الصعوبة التحقق في عملية توحيد خطابه فعليًّا وعمليًّا؛ نتيجة الخصوصية العقائدية التي تكمن منه وإليه، فضلاً عن كونه علاجًا مركزًا لكثير من الإشكالات وحالة الإضرار التي تحدث من جرّاء حصول الفوضى في هذا الخطاب، مما يتطلب العمل على تحديد مساحة ومضمون المحتوى الكامن في هكذا نوع من الخطاب وإبقائه في الأطر الخاصة به مقابل تقدم الخطاب السياسي على المستوى الوطني العام وضمن أنساق فروعه ووحدة مشتركاته،على أن يكون خطابًا عابرًا للفئوية والطائفية والعرقية ومعبرًا عن فكرة المواطنة أولًا وقبل كل شيء، مع وجود هامش تنوع وتعدد يكون متوائم مع الخطاب الجامع نفسه.

هيكلية البحث:

ينقسم بحثنا إلى مقدمة وخاتمة بالاستنتاجات موزعة في ثلاثة مباحث علمية رئيسة: مناقشة المبحث الأول في أبعاد مفهوم الحرية وتحديات الصراعات الدولية الراهنة في ظل الخطاب السياسي الراهن وخصوصية الخطاب الديني. أما المبحث الثاني، فقد بحث في إشكاليات اختزال الرؤية الراهنة والصورة المرتبكة في الخطاب السياسي والديني على حد سواء، في حين بحث المبحث الثالث في محاور توحيد الخطاب السياسي الوطني والإعلامي في ظل تحديات الفوضى وحروب الجيل الرابع وما سواها من حروب وصراعات.

المبحث الأول – أبعاد مفهوم الحرية وتحديات الصراعات الدولية الراهنة:

ظلت الحرية قضية ملحة وذات أولوية قصوى لا ينفك الإنسان أن يطلبها بالتوازي مع طلبه للحياة ودفاعه عنها وعن متطلباتها المادية والاقتصادية، فهي قاعدة وباب لكينونة وجوده المعنوي بجوار وجوده المادي، ومن مقومات ذلك الوجود وكما سعت الدول عبر السياسة والاستراتيجية في الإطار الدولي توظيف العوامل المادية، فضلًا عن عناصر وأدوات التحكم بالإنسان تحقيقًا لأهداف ومصالح معينة وفقًا لرؤى محددة، فإنها سعت أيضًا وبجهد وقوة أشد وأكبر إلى توظيف العوامل المعنوية واختراق المجتمعات مستغلة خصوصيات الحرية وأجواءها المنفتحة وأدواتها التي تعتمد وسائل التعبير والحوار والخطاب المتنوعة.

ففي العراق، ومنذ تغير النظام السياسي العراقي في عام ٢٠٠٣ جرى كتابة دستوره الدائم الذي استند إلى المبادئ الديمقراطية الليبرالية، واحترام حقوق الإنسان والتعددية السياسية، لاسيما وإنها تُعّد ركائز رئيسة في النظام الديمقراطي الجديد بعد مضي أكثر من ثلاثة عقود من احتدام سطوة و وطأة الأنظمة الشمولية ذات الصفة العسكرية التي سبقت هذا التحول الديمقراطي. من هنا بدأت مرحلة جديدة من الانفتاح السياسي والإعلامي في ظل حداثة التجربة وانعدام الخبرات والتقاليد التي تضبط جوانب الضعف والوهن والتأثيرات الجانبية السلبية التي ظهرت في نظام وأوضاع

الانفتاح نفسها؛ مما أدى إلى بروز وتبوء أحزاب لمكانة تمحورت وفقًا لأفكارها ونشاطاتها حول الدين والمذهب بل والاجتهاد في إطار المذهب الواحد إلى جانب أحزاب أخرى أيضًا تمحور فكرها ونشاطها حول التمركز والاتكاء على الانتماء الديني والمذهبي وحتى الاثني (العرقي)، من هنا أفرزت خطابات تلك المرحلة قلّ فيها جانب المشترك السياسي والوطني، وزاد فيها حجم الخصوصيات والتناقضات. لذا فإن هذه الأجواء التي استفادت من التقنيات الحديثة في الإعلام التي يسّرت السبل أمام الإعلام الفردي والمجتمعي الخاص إلى أقصى حدوده، إذ ظهر ذلك جليًّا من خلال وسائل التواصل الاجتماعي المتاحة للجميع،مما أسهم في تناقل وانتشار الأفكار والخطابات متعددة الاتجاهات والألوان (الثورة المعلوماتية التي أتاحها الإنترنت في مجال برامج وسائل الاتصال الدولية المتطورة).

وقد أضحى العراق منذ ذلك الحين ساحة للصراعات الإقليمية والدولية باتجاه جذبه لصالح هذا الطرف أو ذاك، وساحة مُضافة لتصفية الحسابات فيما بينهم،مما أجّج الكثير من التيارات والنشاطات المناوئة لهذا الطرف أو ذاك (تداعيات ظاهرة الإرهاب الدولي التي يعاني منها العالم منذ أحداث الحادي عشر من أيلول سبتمبر عام ٢٠٠١). ومنذ ذلك الوقت وإلى يومنا هذا لم يتمكن مجتمعنا ولأسباب عدة ذاتية وموضوعية من بناء مشروعه الوطني الخاص من أجل إعادة إنتاج وإفراز الخطاب المحوري المناسب الذي يُجمِع عليه الجميع، إلى جانب الخطابات الأخرى الخاصة أيضا، إذ لم يستطع أن ينأى بنفسه عن تلك الصراعات والتجاذبات في ظل التحديات الراهنة التي تواجه العراق، مما أدى إلى ظهور خطابات متشنجة ومتطرفة أحيانًا أدت وإلى جانب عوامل عدة إلى ظهور الإرهاب والخطاب الإرهابي وما سواه من خطابات، ناهيك عن حالة الغلو والتشدد الفكري في ترويج هذا النوع من الخطابات حيال الآخرين.

المطلب الأول – تداعيات محنة التغيير وفوضى الصراع على منظومة قيم الحرية:

إن الدول وبعد كل تغيير سياسي سواء أتى عن طريق ثورة داخلية أم عن طريق غزو خارجي، فإنها تعاني ولمدة زمنية محددة من فوضى اجتماعية وسياسية لدواعي الصراعات الداخلية أو ما سواها من صراعات (الجيل الرابع من الحروب)، من

أجل فرض السيطرة والنفوذ بكل أنواعه على المجتمعات التي تعاني من هذا النوع من الصراعات التي باتت هوية الدولة والمجتمع ووجودهما على المحك. كما أن هكذا بيئة غير مستقرة، هي لا شك بيئة واهنة تجاه المطامع الخارجية، والتي لا تتوقف برهة عن محاولة اقتناص أي ظرف أو فرصة يمكن من خلالها تنفيذ أجنداتها والنفوذ من خلالها وفقًا لرؤية مصالح البُعد الدولي، والتي هي لا شك اجندات موجودة في كل الدول وفي كل الأوقات من دون استثناء.

إذ تعاني الساحة العراقية من ظهور العديد من الخطابات السياسية بسبب تعدد المواقف السياسية والحزبية والبرلمانية حيال العديد من القضايا الخلافية محليًّا وإقليميًّا ودوليًّا، من هنا فرض الواقع السياسي المعاصر نفسه من أجل تحليل عناصر الخطاب السياسي كمحاولة لصيرورة خطاب موحد يعمل على تجاوز تداعيات الإخفاق وضبط طبيعته بفهم حقيقي للنوايا والغايات السياسية [١]. كما أن واقع القوى السياسية في الحياة السياسية العراقية نفسها ينم عن الاستمرار في الإتكاء على التفرعات المذهبية والقومية والإثنية، مما يعطي بعدًا تقسيميًا وتجزيئيًا مُضافًا لتحركاتها السياسية في خطاباتها داخل المشهد السياسي العراقي الراهن، ومازال هذا الوضع يمثل تحديًا كبيرًا لواقع المنظومة الاجتماعية والسياسية من حيث مضمونها المدني، وقد يؤدي ذلك إلى تجاذبات أو تناقضات مع بُنية الهويات الاجتماعية الفرعية التي تتكأ عليها أغلب الأطراف السياسية، لنكون إما توافقات أو مساومات أو ترضيات عائلية أو محاصصة مذهبية، قومية، إثنية ما أنفك المجتمع السياسي العراقي عنها في ظل تحديات المرحلة الراهنة[٢]. لذا فإن المحنة تعكس حالة من التغيير والصيرورة معًا والتي يجري عبرها التبادل بين الطبقة السياسية الحاكمة وقياداتها الرمزية أو رجال السلطة فيها مع وسائل الإعلام كافة، أما المواطنون فيناقشون قضاياهم وفقًا للمعلومات المتوافرة أو الرسائل التي تصل إليهم و المُتعلقة بمنهج السياسة العامة وتقويمها، وهذه الرسائل المرسلة من جهة الحكام تكون موجهّة عبر الخطابات أو الحوارات وما سواها من وسائل حتى تثبت أغراض السلطة أهدافها التي يروم قادتها الوصول إليها حاضرًا ومستقبلًا [٣].

المطلب الثاني – الخطاب السياسي الراهن وخصوصية الخطاب الديني:

تلوِّن لغة السياسة اليوم جانبًا من الخطاب الاجتماعي والخطاب الديني(الخطاب المذهبي ذات التأثير المباشر) والخطاب التعليمي بلون صارخ... وهو لون مصطنع أكثر مما هو طبيعي. وصناعته صادرة إما عن حسن نيّة مخنوق بالجهل، أو من سوء نيّة وقصد لدواعي تفرضهما مصالح فئات ومؤسسات بعينها في الغالب، ولا بُدَّ من أن نعترف بأن اللغة والأيديولوجيا المنبثّتين عبر الخطاب والإعلام السياسيين تؤثران إلى حد بعيد في الوضع الاجتماعي والسياسي العام. ومن هنا تكمن خطورتهما في ظل الاقتصاديات الريعية كما هو الحال في اقتصادنا النفطي؛ إذ تعكس عناصر كاللغة والأيديولوجيا والدين وظيفة البنية التحتية، وهي باتت المحرِّكة للبنى الأخرى بما فيها مفاصل الاقتصاد العام لا سيما في أوقات الأزمات والصراعات والمحنة.

من دون أن نعني بالخطاب السياسي خطاب الذين يشغلون مراكز القرار الحكومي فقط، وإنما يشمل ذلك مجمل الذين يمارسون دورًا سياسيًا سواء أكانوا أفرادًا مستقلين أو ممثلين لمؤسسات وقوى وأحزاب ذات طبيعة أو أغراض سياسية في عملها، فضلًا عن أولئك الذين ينظِّرون في الحقل السياسي، ولا يستندون إلى ثقافة سياسية (نظرية) منهجية، عميقة، ورصينة، ويقدِّمون أنفسهم أو يقدِّمهم الإعلام المرئي والمسموع والمقروء، ومواقع التواصل الاجتماعي على شبكة الإنترنت، بوصفهم محللين وخبراء واستراتيجيين سياسيين. من هنا يمكننا تحديد أبعاد مصطلح الخطاب السياسي الذي استخدم لمعرفة جملة من التصورات النظرية والمفاهيم والمقترحات المنتظمة في إطار منطقي حول الواقع السياسي في مجتمع ما، وضمن إطار تاريخي محدد، فضلًا عن الإشارة إلى آفاق معالجة المشكلات وتحديد طبيعة علاقاته بالبيئة الإقليمية والدولية[٤]، أما الخطاب السياسي الراهن فما هو إلا رسالة الدولة التي يذهب رواد هذا الاتجاه إلى وصفه بالخطاب السياسي المُعلن (رسالة الدولة المعلنة) [٥] .

من هنا يمكننا القول إن الخطاب السياسي ما هو إلا خطاب معرفي، وأساس هذا الأخير هو صياغة المفاهيم أو استعمالها في السياق المنطقي السليم، وحين يكون الاستعمال قائمًا على تصوّر مرتبك للمفهوم، فإن بُنية الخطاب ستتعرض للاختلال

والتشوه على حد سواء. وحين نخضع الخطاب السياسي العراقي الراهن إلى التحليل والفحص النقدي والتقويمي، فإننا قطعًا سنعثر على مشكلات وإشكاليات عدة تكمن في مضمون ومحتوى هذا الخطاب لغةً وأسلوبًا ومنهجًا ومحتوًا وحتى كوسيلة للاتصال.

إذ عرّف (الدكتور سعد مطر عبود الزبيدي) الخطاب السياسي بأنه منظومة من الأفكار التي تشكلت من خلال تراكم معرفي نابع من استقراء دقيق للواقع بكل مكوناته وعناصره الثقافية والاجتماعية والسيكولوجية، والتي تمحورت عبر أنساق إيديولوجية فكرية مستمدة من التصورات السياسية المنبثقة من التراث أو من الحداثة نفسها، لاسيما وإنها تختلف في آلياتها ومضامينها ونظمها عن مستوى النضج الفكري والوعي الادراكي بمتطلبات المرحلة الراهنة التي بات الخطاب السياسي معني بها،وبالأحرى الاهتمام بموضوع الرسالة الاتصالية المُتسق مع متطلبات البنية التنظيمية وهيكلها الإداري الخاصة بها و المسئول عن صياغة وتشكيل نوع الخطاب السياسي المنشود(٦). ومن مدخلات صيرورة الخطاب السياسي الفاعل والمرن هو تقويم مسار الاصلاح الديمقراطي المؤسسي ضمن عملية تنموية سياسية تضبط التغيير وتتجاوز محنة التحديات الداخلية والخارجية على حد سواء، بمعنى العمل على تجديد واقع الخطاب السياسي الراهن وفقًا للمتغيرات الحاصلة على أرض الواقع بوصفه عملية عقلية ومعرفية متواصلة بين الحاضر والمستقبل، لاسيما وإن هذه العملية تفترض مسبقًا الضبط المؤسسي على مستوى الدولة حصرًا (٧).

أما خصوصية الخطاب الديني فتكمن هي الأخرى في كونه خطابًا ينطلق أيضًا من أفكار عقائدية تتسم بالإطلاق والشمولية والثبات والقداسة،على خلاف الأفكار والاجتهادات غير الدينية التي تتمتع بمستويات متفاوتة من المرونة والقابلية على التعاطي والمناقشة والنقد،وهي في كل مستوياتها دون الفكر الديني تشددًا وتصلبًا (ولو من الناحية النظرية والافتراضية على الأقل). كما إن الفكر الديني وبسبب خواصه المعروفة فهو أمام صعوبات وتعقيدات بنيوية عدة بسبب تفاعله مع أفكار الآخر وتقبله لها ومحاولة التجسير معها، لبناء وتطوير مشتركات ورؤى وأفكار جديدة مشتركة، خصوصًا إذا ما جرى رفع هذه الأفكار والعقائد والخطابات المقامة على أساسها

(كواجب دعوي ديني) من مستوى الخطاب الفئوي الخاص بجمهورها المؤمن بها إلى مستوى التعميم والنشر العام بالاستفادة من أجواء الحرية المُتاحة. إذ إن هذه الخصوصيات والتميز في الخطاب الديني نتيجة لخلفيته العقائدية الشمولية المقبولة والمرضي عنها، جعلته أمام عملية حقيقية في السعي نحو بناء وحدة الخطاب الديني على المستوى الوطني التي تجري عبر صيغ قد لا تنبع من الذات نفسه، وإنما تتسم بالفرض والقسر والتعسف أيضًا، مما يكسب العملية شكلٌ مظهري وإطارًا عبثي خالي من المضمون. فقط باحترامنا لقيم الحرية الإنسانية والحق في التعبير واحترامنا لخصوصية هذا الخطاب وتركنا له من دون تدخلات وتجنبًا للخوض في تفاصيله والاكتفاء فقط بتحديد حدود وأساليب نشره،والطلب من أصحابه أن يتقيدوا ببعض الضوابط والقيود التنظيمية الخاصة بأطر النشر حصرًا، وبهذه الصيغ فقط يمكن تجنب الاضرار السلبية للتقاطعات والتباينات الحادة الحاصلة في مضمون هذا الخطاب.

المبحث الثاني- إشكاليات اختزال الرؤية الراهنة والصورة المرتبكة في الخطابين السياسي والديني:

إن تمسك الطبقة السياسية الحاكمة بمعتقداتها الفكرية والأيديولوجية التي تنحسر في أغلب الأحوال ضمن حالة الانغلاق والجمود الفكري، على الرغم من فاعلية المجتمع العراقي الذي يمتاز بفاعلية الحراك الاجتماعي في المستويات الشعبية منه سيما الطبقة الوسطى، التي بدأت فواعلها بالمجمل تحاكي الاختيار بين البدائل المطروحة، في ظل حالة الركود السياسي الذي تعاني منه أغلب القوى الحزبية سيما الإسلامية منها التي كانت تعتمد على أسلوب التعبئة في خطابها السياسي؛ إذ تبقى هذه الكتل السياسية بالمجمل تعتمد على أسلوب الترغيب للوصول إلى السلطة التشريعية أو السلطة التنفيذية من خلال الاستمرار في خطابات الوعود والحوافز التي يمكن الحصول عليها بعد انتهاء العملية الانتخابية الديمقراطية [٨].

ولا يمكن أن ننكر أن هناك تحديات كبيرة تعلقت بالخطاب الديني المعاصر؛ بسبب الخلل في إشكالية اختزال الرؤية والصورة الراهنة عن الإسلام بعنوانين بارزين باتا يترددان بشكل واسع النطاق في وسائل الإعلام سيما الغربية والشرقية أيضًا إلى

حد كبير، وهما (الإرهاب والتخلف)، ليكون الأخيرين من مستويات التصنيف في الخطابات السياسية والإعلامية، وحتى الثقافية (الخطاب المعاصر). ليبدو هذا التوصيف الغربي ليس وليد اللحظة وإنما جاء نتيجة لخيال مشبع بالسلبية كما وصفها " رودلف بيترز"Rudolph Peters بالإرهابي العربي الذي يحمل سلاحًا يريد من خلاله قتل الأبرياء، ليتبلور منذ أحداث الحادي عشر من أيلول سبتمبر ٢٠٠١ مفهوم الإرهاب الإسلامي الذي بات جزءًا من الذاكرة الإعلامية المعاصرة، لاعتقادهم أن العرب لاسيما المسلمون يرومون التدمير والخراب على حد سواء [٩]. لاسيما وإن مرتكبي تفجيرات الولايات المتحدة هذه كانت من قبل تنظيم القاعدة الإرهابي، من هنا جرى توصيف الخلل الحاصل بالبُنية الفكرية العالمية المرتبكة أصلًا من أجل اختزال الرؤية والصورة هذه بشكل يفوق الخيال بحيث يجري الصاقها بالإسلام والمسلمين وفقًا لهذا التوصيف العام البعيد عن الواقعية والموضوعية.

المطلب الأول – ضرورات تجديد الخطاب وعبور الفجوة المعرفية (وإدراك محنة الحضارة الغربية) :

غالباً ما تطرح قضية التجديد في الخطاب الديني تحت ضغط الحضارة الإنسانية لعبور الفجوة الحاصلة بين العالم الاسلامي والثقافة الغربية العالمية الراهنة وأطرها وقيمها وآلياتها المؤسسية والدستورية، ولكن منطق المقاربات الذي طرحه المجددون (خير الدين التونسي وآخرون الذي ماثل بين الشورى والديمقراطية) بات متناسيًا حالة التعارض بين المرجعيات المعرفية والنسقية والإدراكية في كلا المنظومتين (الإسلامية والغربية) [١٠]. لذا جاءت أعمال "مصطفى عبد الرزاق" ومدرسته لتبرز طبيعة العقل الإسلامي وخصائصه كعقل له فلسفة معبرة عن ذاتها في الأصول الإسلامية، ليجري من البعض تبني المعرفة الغربية في مجال العلوم الانسانية بغطاء إسلامي والذي عبرّ عن نفسه فيما يُعرف ب (أسلمة العلوم)، وكما تبناه فريق من الباحثين المسلمين في المجتمع الغربي لتطوير الخطاب المعرفي الإسلامي في مجال العلوم الإسلامية (ومنهم إسماعيل الفاروقي، سيد العطاس، جعفر شيخ إدريس، وسيد حسين نصر وآخرون)، ومنهم تبلورت مجموعة المعهد العالمي

للفكر الإسلامي في واشنطن التي شخصّت حالة ازدياد الاختراق الغربي للعالم الإسلامي يقابله تزايد في دفاعية الفكر الإسلامي الحديث [١١].

ولكن بطبيعة الحال فإن حالة الصراع ببعده الديني قد حدثت سابقًا في أوروبا وبشكل كبير كما هو الحال في الصراع بين البروتستانت والكاثوليك الذي راح ضحيته مئات الآلاف وبشكل خاص في بريطانيا، وما زال التوتر مستمر بينهما حتى وقتنا هذا[١٢]. أما شكل الصراع والنزاع الطويل فكان بسبب اضطهاد الأقليات الدينية في الوقت الذي كان فيه الأكثر اتباعًا ومركزية هو للكنيسة الكاثوليكية منه للبروتستانت، من دون أن تكون العقيدة الجامعة لجميع المسيحيين في أوروبا هي الحاضرة بعد، مما أدى إلى اندلاع الحرب في جميع المناطق الأوربية وصولًا إلى مرحلة المناداة بفصل الدين عن الحياة السياسية، في الوقت الذي أدى فيه اليهود الدور الكبير في ذلك كونهم يمثلون الأقلية في تلك الدول الأوروبية مع استثمار فرص التحالف مع البروتستانت حينما رفعوا شعار السماح لجميع الأديان في أن تعيش سويةً . في الوقت الذي خاضت فيه الطبقة البرجوازية صراعًا محتدمًا مع سلطتي الكنيسة والإقطاع إلى أن تمكنت من تحقيق الانتصار عليهما وتدمير الأخيرة (الإقطاع) في ظل غياب الكنيسة وسلطتها المجتمعية (تحرير الفكر الديني من الرقابة البابوية)، من هنا تبلورت تحولات فكرية ملحوظة نادت بضرورة الإصلاح من أجل ملء الفراغ الفكري الحاصل من جرّاء هذه الأحداث، ليظهر اتجاه يعمل على ضرورة تحقيق متطلبات الإصلاح الشامل بعيدًا عن تأثير الخطاب الديني (صيرورة فكر العلمانية في تحولات الليبرالية الحقيقية) [١٣]. وكما نادى بها لاحقًا المفكر العربي المسيحي اللبناني (بطرس البستاني) من أجل معالجة مشكلة الصراع الذي حدث بين المسيحيين والدروز في سوريا ولبنان عام ١٨٦٠، ومن خلال اعتماد وضع حاجز بين السلطتين الروحية والسياسية (الدينية والمدنية) طالما إن الربط بينهما يوقع الكثير من الخلافات ويؤدي إلى مزيد من الإضرار في الأحكام والأديان على حد سواء، وهنك العديد من المفكرين العرب المسلمين المعاصرين (أمثال محمد عابد الجابري) ممن دعم هذا التحول كونه يُفضي إلى المزيد من الخلاف والصراع بدافع ديني مذهبي (بسبب الطائفية السياسية)

وليكون الأساس في المُضي نحو الاصلاح بعيدًا عن التناحر،لا سيما في حالة إن كانت تلك المجتمعات تعتمد في نهجها السياسي على هذا البُعد الديني متكئةً على مفهوم مكونات المجتمع نفسه [١٤].

لذلك يمكننا القول إن الإشكالية تكمن في انعدام القدرة على فهم أبعاد التجديد في الخطاب الديني والذي لا يقصد منه التجديد في الدين؛ لأن الأخير يفترض من الزمن أن يسايره ويتماشى معه لتبقى قضية التجديد المنشود، من أجل فهم الإسلام وقضاياه المعاصرة، ناهيك عن التحديات التي تواجهه، بمعنى التعامل مع العصر من جميع إشكالياته، لاسيما وإن الدين الإسلامي له من الثبات والمرونة مما تجعله قادرًا على أن يعطي للعقل مجالًا واسعًا للانطلاق والتجديد في قضاياه ومفاهيمه التي تواجهه [١٥]. من هنا وجدنا الخطاب الديني المعاصر والعقلاني يعالج جميع القضايا الإنسانية التي باتت محل اهتمام المتخصصين ومنها مشكلات البيئة وقضايا حقوق الإنسان المعاصرة، وبالخطاب الديني العقلاني المتزن يمكن أن يسهم ذلك وبلا شك في حل ومعالجة جميع الإشكاليات التي تؤرق الضمير الإنساني المعاصر[١٦] . وعلى الخطاب الديني أن يعزز القواسم المشتركة من خلال الاهتمام بالقضايا المشتركة على سبيل المثال الدعوة إلى المحبة الإنسانية ومكارم الأخلاق والتعاون بين الشعوب كافة والأخذ بمقاصد العلم والمعرفة وعلى أساس الحرية في العمل في هذه المجالات من أجل سعادة البشرية جمعاء، لنتمكن من تغيير الرؤية وحتى الموقف حيال الإسلام والمسلمين على حد سواء[١٧]. عندئذ يمكننا أن نفسح المجال وبحرية في أن يأخذ الخطاب الديني المستنير العقلاني ذات التوجه المعتدل والمتوازن مكانته ومنزلته الطبيعية في وسائل الإعلام المختلفة التي تشهد تطورًا ملحوظًا في عالمنا الراهن [١٨].

المطلب الثاني – واقع خطاب الإسلام السياسي الراهن:

تكمن المحنة الراهنة في خطاب الإسلام السياسي في طبيعة لغة الخطاب الديني ذات الثقل التعبوي الجهادي المرتبط بالسياسة في مرحلة صعود الإسلام السياسي خلال العقود الثلاثة أو الأربعة الأخيرة سيما في الدول العربية، فقد أضافت

بُعدًا دينيًّا مذهبيًّا للخطاب السياسي الذي تحول شيئا فشيء إلى واقع فعلي بات أداة مصطنعة تؤسس لأزمات وصراعات جديدة في المنطقة. من هنا باتت المرحلة الراهنة تقتضي إعادة النظر، ومن ثم التجديد في هذا لخطاب، من أجل تجاوز واقع محنة الماضي القريب التي جاءت من التطرف والغلو والتشدد الفكري من جانب جماعات وتنظيمات إرهابية بعينها، كما حدث منذ أحداث الحادي عشر من أيلول سبتمبر عام ٢٠٠١ التي وقعت في الولايات المتحدة الأمريكية، وحدث لاحقًا في بعض الدول التي عانت من تداعيات أحداث ما اصطلح بثورات الربيع العربي منذ عام ٢٠١١، لنكون أمام تحدي أكبر يقتضي العمل على تأسيس وحدة موقف موحد من الناحية النظرية والفكرية كي تكون سابقة لأي موقف سياسي يأتي مستقبلًا، بمعنى تجاوز محنة الصراعات الفئوية والجهوية التي تستند إلى التكوينات الاجتماعية الفرعية، للخروج بموقف جامع للهويات الاجتماعية الفرعية ويحترم للخصوصيات الثقافية الفرعية لكي يكون الضامن الحقيقي للأمن والاستقرار في حدود الثوابت الشرعية والوطنية التي تصون الإنسان وتحفظ وجوده وحريته.

لا سيما، وإن خطاب الإسلام السياسي قد بدأت تتصاعد وتيرته في ظل أحداث الربيع العربي التي شهدت انهيار أنظمة الحكم الفردية – الشمولية، لنشهد صيرورة خطاب من نوع جديد يستند إلى إمكانية الاعتراف الحقيقي بقيمتي (الحرية والديمقراطية) [١٩]، وهناك تخوف من طروحات الإسلام السياسي، مما دفعها في أن تبدي مرونة في خطابها السياسي والاهتمام بالأمور المعيشية المرحلية للمواطنين، وهو في البدء أيديولوجية وليست خطة موضوعية ترمي إلى تطبيق واقع تسود فيه العدالة الكاملة وليس الانتصار على المشكلات المتراكمة التي تواجه شعوب المنطقة العربية عمومًا، ناهيك عن اتخاذها للعديد من المواقف في خطابها السياسي والتي قد تصل إلى التقاطع مع الطروحات العلمانية والليبرالية وما سواها من أفكار العالم المعاصر[٢٠]. من هنا وجدنا بعض تجارب الحكم قد انهارت كما حدث في مصر في ظل أحداث التغيير التي حصلت في إدارة حكم جماعة الإخوان المسلمين خلال عام ٢٠١٢ – ٢٠١٣، في حين هناك تجارب أخرى استطاعت أن تحلل الواقع

بموضوعية، كما حصل في حركة النهضة الإسلامية في تونس (بعد فوزها في انتخابات الثالث والعشرين من تشرين الأول أكتوبر عام٢٠١١ وتشكيل الحكومة بقيادتها) التي تمكنت من احتواء العديد من المشكلات من خلال إجراء تصحيح في مسار التحولات والانتقالات الديمقراطية منذ عام ٢٠١٤ لاسيما بعد خسارتها لما يقارب (٢٠) مقعدًا في الانتخابات البرلمانية لتحصل على (٦٩) مقعدًا (خلال ثلاث سنوات الأخيرة خسرت ما يقارب نصف مليون صوتًا)،في حين حصل حزب نداء تونس على المرتبة الأولى بقيادة رئيسه الحالي(الباجي قايد السبسي)، والسماح لبقية القوى السياسية في أن تأخذ دورها الطبيعي في الحياة السياسية من دون تضييق أو إقصاء أو تهميش لدورها[٢١]. إذ إن توسيع نفوذ الإسلام السياسي والوصول إلى الحكم لم يكن يأتي؛ بسبب نتائج ثورات الربيع العربي، وإنما هو نتاج لعمل تراكمي أتاحت له الظروف والتحولات السياسية في أن يأخذ مداه وبمساعدة الوسط الاجتماعي الحاضن له من خلال الأنشطة والبرامج التي جرى الترويج لها عبر خطاب الإسلام السياسي المعاصر[٢٢] .أما في العراق، فقد استطاعت أحزاب وتيارات الإسلام السياسي في أن تصل إلى السلطة بعد عام ٢٠٠٣، مع بقاء هناك فارق كبير بين قوى الإسلام السياسي نفسها عند إجراء المقارنة الموضوعية فيما بينها وبحسب قوتها ونفوذها في معادلة الحكم والإدارة الراهنة [٢٣]، لتبقى الإشكالية مرهونة في مشكلة المحاصصة الطائفية السياسية التي استندت إلى التكوينات الاجتماعية الفرعية ببعدها المذهبي والعرقي والاثني والقومي لتبدو السلطة الحاكمة مشدودة لحالة من التباينات الفكرية والتناقض في المواقف تبعًا له، وربما حدوث حالة من اللاتوازن البنيوي والتي قد تُفضي إلى الصراعات الجانبية الفرعية؛ بسبب الانشغال في بناء السلطة المحضة ليس إلا (تباين مواقف وخطابات قوى الإسلام السياسي المعاصر).

أما في حالة انعدام تجديد الخطاب الإسلام السياسي المعاصر فإن ذلك يجعلها تعاني من الركود في محتوى التفكير نفسه، لا بل والانقطاع عن الآخر بسبب اختلاف طبيعة الرؤى ووحدة المواقف عن كل محنة ومشكلة تواجه العالم بأكمله، لاسيما، وإننا نعيش في عصر تداخل الأفكار والمعلومات الذي توفره شبكة المعلومات

الدولية (الإنترنت)، لنكون أمام إشكالية وتحدي كبيرين أيضًا، مفادهما كيف يجري العمل على التواصل مع الأجيال الجديدة القادمة مستقبلًا والتي تحمل من الأفكار الشيء الكثير في ظل عولمة الثقافات؟ مما يتطلب الأمر ضرورة مراجعة خطاب الإسلام السياسي خلال المرحلة الراهنة مع مراجعة محتوى التحولات الفكرية الحاصلة في الحضارة الأوروبية الغربية عمومًا والتي تروم تجاوز محنة صراع القوميات القادم في ظل موجات الهجرة المتزايدة الحاصلة إلى دولها في ظل موجات النزوح من مناطق الصراع في منطقة الشرق الأوسط وما سواها من الدول.

المبحث الثالث – محاور توحيد الخطاب السياسي الوطني والإعلامي في ظل تحديات الفوضى والصراع:

لو تمعنا في توجهات الكثير من المتحدثين عن الخطاب الإعلامي العراقي نراهم يتحدثون بطرق متباينة في خطاباتهم، وكأن الخطاب الإعلامي العام هو واحد موحد، دون أن يدركوا أن لكل جهة سياسية أو دينية خطابًا يختلف عن الآخر، أو يتناقض مع الرؤية التي يتقاطع معها في التوجهات كل حسب أهدافه ومراميه ومبتغاه السياسي والإعلامي؛ إذ يكون من الصعب الحديث عن (خطاب إعلامي عراقي موحد) في حينها، فما المقصود من الخطاب الإعلامي العراقي؟ هل هو خطاب التحالف الوطني على سبيل المثال لا الحصر وفي داخل إطار التحالف الوطني نفسه ؟ وهل يعني خطاب التيار الصدري أم المجلس الأعلى أم خطاب دولة القانون ؟ وفي الخطاب الآخر هل نعني به خطاب ائتلاف العراقية أم العربية أم "متحدون" ؟ وما طبيعة خطاب الجماعات المسلحة التي راحت تعشعش في العراق وترعى أنشطتها في دول أخرى خارج الحدود ؟ فضلًا عن ذلك خطاب الدولة الذي هو انعكاس لكل كتلة أو قائمة سياسية أو ما سواها، والكل يريد أن يروج لأنشطته وتوجهاته حسب هواه ومبتغاه السياسي، وجميعها تُعّد نوع من أنواع الخطابات التي قد يختلف البعض معها كليًا ويختلف أيضًا مع الآخر، إن لم يتقاطع معها أحيانًا أخرى، أو يتعارض معها،وإن وجدت حالات التلاقي في بعض التوجهات فهي أقل بكثير من حالات الافتراق والاختلاف في مضامينها وتوجهاتها. ولهذا فإن الحديث عن خطاب إعلامي عراقي يكاد يكون من الصعوبة بمكان أن يتحقق في جدواه، لكن مهمة قادة الإعلام هنا

تكمن في أن يؤسسوا للإعلاميين العاملين في الفضائيات والصحف ومختلف قنوات الإعلام الطريقة المناسبة التي يحاولون قدر إمكانهم؛ لأن يؤسسوا لخطاب (جامع شامل موحد) وهي مهمة صعبة ومعقدة لكنها ليست بالمستحيلة، غير إنها بحاجة إلى تفهم من كل الأطراف كي تقتنع بما تؤديه وسائل الإعلام من دور إيجابي، كونها تهتم بتشكيل وبلورة الرأي العام وفق توجهات تقترب في المضامين والرؤى، والعمل على إعادة صياغة بعض الاتجاهات لكي تظهر بمظهر (المقبولية) من الجميع، إذ إن من يسعى إلى الحصول على قطاع من جمهور معين ليكسبه إلى جانبه، فإنه لابُدّ وأنه يعرف أنه سيخسر جمهورًا آخر، وهذه الخسارة تنحسب على السياسي، فبدلًا من أن يكسب قطاعات واسعة يأمل البعض فقط أن يحصل على قبول منطقته أو جمهوره المنتمي تحت لوائه، ويقود جوقتها بالاتجاهات التي تحرِّض الجمهور على التوافق مع هذه الطروحات أو تلك حتى وإن اختلفت عن السياقات العامة، أو وجدت رفضًا من قطاعات اجتماعية واسعة أخرى. ولهذا ينبغي على من يقودون الرأي العام ويسيّرون قطاعات الرأي العام أن يضعوا في اعتبارهم خطورة مكانتهم،وهم من يكون لديه القدرة على تصحيح مسارات هذه التوجهات والعمل على إظهار تجانس المجتمع وتعايشه السلمي، وعدم تعريض حياة أفراده أو حتى مجموعاته إلى المخاطر تحت ضغط التأجيج الإعلامي لخدمة أغراض هذه الجهة أو تلك، ومن دون أن يعرف ما تنعكس متغيراته على عموم الشعب وما تخلّفه من محن ومآسٍ ربما تنقلب وبالًا على بعض العراقيين وتقلب مستوى تفكيرهم وتؤجج أحيانًا روح الكراهية والعدائية فيما بينهم.

ونسهم كل من جانبنا في وضع (خارطة طريق) من أجل بلورة خطاب وطني عراقي ضمن أسس ومحاور والتزامات ومسؤوليات أخلاقية محددة، لكي نحافظ على تماسك المجتمع العراقي ووحدته، ونعمل على تقليل حالات التنافر والاختلاف إلى أقصى حدودها الدنيا، بما يجعل حالة الاختلاف (إيجابية) وليست سلبية، وتسهم من جانب آخر في تطوير المجتمع بدل من أن تكون معولًا لهدمه والسير به نحو أهوال ومحن لا يعلم عاقبتها إلا الله (عزّ وجل)؛ بسبب ما تخلفه من أضرار ومن تراكمات ثقيلة قد تحطم الكيان وبنية المجتمع العراقي في بعض مفاصله وتصيبه بأضرار بالغة في نسيجه المجتمعي المتنوع أصلًا.

المطلب الأول – حرية التواصل والحوار في مضمون الخطاب السياسي العام:

إنّ نقل المدركات والتطلعات بين الحاكم والمحكوم من خلال فضاء حرية التواصل والحوار من شأنه أن يُنشئ حالة من التوازن العام، على أن يجري ذلك ضمن إطار توسعة ممارسة الحرية نفسها التي تستند إلى عموم مستويات النشاط الاجتماعي والسياسي العام على حد سواء[٢٤]، وبالمحصلة النهائية يمكننا أن ننتج مجموعة من الخيارات المُثلى تجاه استكمال متطلبات صيرورة الخطاب السياسي وحتى الديني الذي يجري ضمن مضمون ومحتوى تماسك البناء الوطني العام لمؤسسات الدولة حصرًا.

من هنا وجدنا الدول الغربية المتقدمة التي شهدت صراعات متوالية داخل المجتمع الأوروبي في مرحلة تاريخية سابقة أنتجت في النهاية حالة من التحول النوعي؛ بسبب إدراكها لمخاطر استمرار هذا الصراع على أفراد مجتمعاتها، وكان حريٌ بها أن تعمل على تغيير الكثير من أنماط تفكيرها، لتجعل من الديمقراطية والحرية تعمل بشكل مؤسسي ولتأخذ طريقها في التفاعلية بشكل تدريجي تواصلي للتجذر شيئًا فشيء حتى تكون جزءًا من حياة مواطنيها ولتؤسس علاقة جديدة بين الحاكم والمحكوم تستند إلى حرية خدمة المجتمع[٢٥]. لذا باتت بُنية الحرية العامة المرتكز الرئيس للدولة ومن واجباتها ضمان الحماية لها طالما باتت الأساس والمحتوى الحقيقي الذي يكمن في إطار العملية الديمقراطية السياسية، لا سيما وإن الأخيرة تنشط بفاعلية القوى السياسية والاجتماعية التي يجب عليها أن تتجاوز كل القيود ومجالات التفكير الضيق من أجل قيادة شعوبها خلال المرحلة الراهنة على أقل تقدير، ولبناء مستقبل مستقر على صعيد المشاركة التواصلية مع الاستفادة من تجارب الشعوب التي حققت تقدمًا ملحوظًا في هذا المجال، وصولًا إلى توافق مقبول بين منظومة القيم المجتمعية وواقع التحولات السياسية الديمقراطية الراهنة [٢٦]. فضلًا عن كون نمط الحياة والنموذج الثقافي اللذين أسسهما الإسلام يرتكزان على بُعد أخلاقي ثابت، لتشكل الأخيرة منظومة قيمية تتأسس عليها جميع مجالات المعرفة الشاملة وبشكل متساوٍ من دون تمييز، بمعنى ضرورة توافر شروط العدالة والنزاهة لكل من يمارس

عملًا من شأنه أن يحقق النفع العام للمجتمع، لتكون الأخيرة حقًا عامًا وليس حقًا شخصيًا يتحكم به الأفراد حصرًا، وعليه جملة من الجزائيات القانونية والمساءلة القضائية التي توجه لأي شخص كان [٢٧]. ونحتاج هنا إلى نهج متجدد تُطرح فيه جميع القضايا بواقعية وإيجابية (الدين، الدولة، الطائفية السياسية وما سواها) مع رصد شامل لحالات الظلم التي تحدث هنا وهناك في ظل اقتراح المعالجات بشأنها، من أجل تفكيك التصورات والأحكام غير العقلانية والبدء في حوار مباشر يؤسس لخطاب حُر وعقلاني يُقر ويحترم الحريات الدينية ويعمل على ترسيخها كونها الأساس في منظومة حقوق الإنسان المعاصرة [٢٨].

المطلب الثاني – الصراع الدولي وفوضى الجيل الرابع من الحروب:

إن الوعي بنمط المرحلة الراهنة المتلازم مع ثقافة الخوف تارة من السلطة في أي مرحلة من مراحل تطورها، وتارة أخرى من ظاهرة الإرهاب الدولي التي أرادت الولايات المتحدة الأمريكية أن تكون محاربته ومكافحته عالميًا وبخطابات عدة ومتنوعة، وأخيرًا وليس آخرًا صناعة الخوف وتعميمه لتكون من أدوات العولمة الذي أدخلت العالم في آليات صراع موجّه بخطابات استراتيجية التخويف السياسي أيضًا. يُضاف إليه مصادر مُضافة أخرى تعمل على تغذيته بالوسائل شتى (مثل الخوف من الفقر، والخوف الأمراض، الخوف من انعدام الأمن وما سواها من الظواهر) والتي تحركها الخطابات السياسية الوافدة من الخارج وحتى من الداخل [٢٩].

وفي ظل الظروف الراهنة يشهد عالمنا المعاصر موجات متصاعدة من العنف والتطرف كنتاج من نتائج ظاهرة الإرهاب الدولي الذي بات يهدد أمن الإنسان وحياته سواء في الدول المتقدمة أم الدول النامية على حد سواء، فقد ضرب كلٍ بريطانيا،بلجيكا،فرنسا،الولايات المتحدة الأمريكية وتركيا وغيرها من الدول المتقدمة، ناهيك عن ظهور جماعات وتنظيمات إرهابية متطرفة ومتشددة بدءًا من تنظيم القاعدة وصولًا إلى تنظيم (داعش) الإرهابي، فضلًا عن وجود العديد من التنظيمات الإرهابية

المسلحة المنضوية تحت قياداتها التي عملت على نشر الخوف والتدمير والقتل ضمن ما يعرف ب (إدارة التوحش) والسعي نحو الاستحواذ على الأرض والإنسان.

كما إن الجرائم الإرهابية التي يقوم بها تنظيم (داعش) الإرهابي تستخدم الوسائل المباشرة في التعبير عن الكراهية تجاه الطوائف والأديان أو أي شخص آخر يمكن أن يُعّد مختلفًا معها (إزهاق أرواح الأبرياء بدم بارد)،على الرغم من وجود أسباب تتعلق بأنماط الشخصية والسلوك المضطربين الخاصة بهم والتي تعود بداياتها إلى الماضي من ناحية التنشئة والعلاقات السلبية التي واجهتهم اجتماعيًّا (تراكم المخزون التربوي المُفضي لجرائم الكراهية واستخدام العنف السلوكي) [٣٠]. إن معادلة التطرف والتكفير بدأت من أسلوب مروّع في إدارة التوحش الذي يقوم به تنظيم (داعش) الإرهابي في العراق ودول عديدة في العالم بلا استثناء وعلى أساس التخويف والترويع خلال المرحلة الراهنة، يُضاف إلى ذلك إشكالية المحتوى الفكري وتعقيدات الأزمات البنيوية التي يعاني منها حاليًا والتي جعلته يتراجع كثيرًا وينكفئ على ذاته إلى حد كبير وبشكل يفوق التوقعات وبخاصة بعد الخسائر التي لحِقت بقياداته في أرض العراق حصرًا (منذ عام ٢٠١٦)، لتكون الأخيرة المكان الرئيس الذي تجري فيه عملية استئصال جذوره الفكرية والعملية سيما بعد الانتصارات الكبيرة التي حققتها مؤسسات الدولة الأمنية والمجتمعية وما سواها من المؤسسات،وبعد التضحيات الكبرى التي قدمها الشعب لتكون جزءًا من إرادته القوية الحُرة في إثبات الوجود والحفاظ على ديمومة الحياة.

وفي عالمنا المعاصر تكون الأداة الرئيسة في التواصل الحُر لمعرفة الجهود الكبرى المبذولة في ذلك هي الإعلام، ليساهم في تشكيل وعي الملايين من البشر بتقنياته الحديثة ووسائله الفعّالة المؤثرة، أو بعبارة أدق في صناعة الرأي العام على نطاق واسع، ليبدو مؤثرًا في منظومة القيم واتجاهات السلوك والمواقف. كما إن الإعلام اليوم بات اللاعب الأكبر في الساحة الدولية والوطنية كونه لم يُعّد يقتصر على ملاحقة الحدث ونقله، وإنما التدخل في صناعته ونشره برسائل واضحة تصل إلى المُتلقي بحرية

وسرعة شديدتين، فضلًا عن كونه العنصر الفعّال الذي لا ينقل الصورة إلى العالم فحسب، وإنما يُعيد صياغتها بشكل مغاير وحسبما يراه مناسبًا مع الحدث [٣١].

فعلى سبيل المثال أصبحت شبكة الإنترنت وتطبيقاتها في وسائل التواصل الاجتماعي بمختلف أنواعها وحتى البريد الإلكتروني (المنظومة الرابعة)، يُضاف إلى ذلك أجهزة الهواتف الذكية والمساعدات الرقمية الشخصية (المنظومة الخامسة) وغيرها من التقنيات الحديثة المتطورة المُضافة للوسائل المرئية والسمعية والمكتوبة التقليدية سابقا، والتي باتت تمثل حالة التنوع في توجيه الخطابات بتقنيات تكنولوجيا المعلومات المتطورة ضمن منظومة التفاعل مع تطبيقات الواقع الافتراضي العابر للحدود وبسرعة فائقة تفوق التوقعات في الاستجابة ورد الفعل الطبيعيتين) [٣٢]. كما نجد الكثير من الحكومات تقوم بحرية المناورة في ظل ظروف التشريعات والقوانين للحد من حرية النقد والتعبير، معللّة في ذلك كونه يلحق الضرر بالصالح العام أو بالأمن القومي سيما في ظل محنة مواجهة ظاهرة الإرهاب الدولي ومحاربته بهدف الحد من مخاطر تنامي وتعاظم تأثيره الراهن المُهدد لكيان الدول والمجتمعات ووجودها جميعًا[٣٣].

المطلب الثالث – أبعاد الحروب غير المُتماثلة (الجيل الرابع من الحروب):

شهد التاريخ السياسي لكثير من دول العالم الكثير من الحروب والصراعات والأحداث، البعض منها وقع بذريعة الحرية والديمقراطية، والبعض الآخر جرى في ظل الحملة الكونية الموجهّة لمحاربة ظاهرة الإرهاب، ولكن النتائج أثبتت في نهاياتها إنها ترمي إلى السيطرة والسيادة على الأوطان والإنسان في آنٍ واحد، وهذا ما حدث بالفعل في العديد من تلك الدول التي عانت من الحروب والصراعات وما سواها والتي جاءت بفعل خارجي ليس إلا (سيما بعد عام ٢٠٠١) [٣٤].

وبقدر تعلق الأمر بحروب الجيل الرابع (الحروب غير المتماثلة) التي تجري بين دول ذات قوة عسكرية هائلة ومنظمة ومتطورة تكنولوجيا يقابلها فئات أو جماعات أو منظمات، لديها من القوة البسيطة ولكن تعتمد على شن هجماتها بشكل مباغت ومنفرد وغير متوقع من حيث الزمان والمكان. وكذلك عرّفها البروفيسور الأمريكي (ماكس مانيو

ارينج Max G. manwaring) أثناء محاضرته التي ألقاها في معهد الأمن القومي الإسرائيلي، بأنها الحروب التي تجري بالإكراه، وبشكل مفروض لإفشال الدولة وزعزعة استقرارها من أجل فرض واقع جديد يراعي المصالح الأمريكية بالدرجة الأساس. لذا فإن الجيل الرابع من الحروب بات الأكثر خطورة سيما عندما نجد الدول الغربية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية تعمل من خلال استغلال الحرية التي تمنحها الممارسة الديمقراطية من أجل خلق المشكلات بذريعة تحقيق عملية السلام لاحقًا، ناهيك من إن الحرب الجديدة نفسها بدأت تُدار بالأفكار حصرًا وتحت ما يسمى (الحرية والعدالة والمساواة وما سواها من مفاهيم)، ولكن الغاية منها في المحصلة النهائية هو إحداث حالة من الصراع من أجل غايتين هما السلطة المحضة والإضعاف من الداخل، من هنا وجدنا بعض الدول العربية تعيش في حروب متوالية، تارة تجري بحجة تحقيق السلم والسلام، وتارة أخرى تجري حربًا ضد الإسلام يُحرّكها أشخاص مدفوعين من دول العالم المتقدم وما سواه من الدول التي تروم تحقيق مصالحها على حساب أمن الشعوب وحريتها (دعم أحداث الربيع العربي بدافع نشر الفوضى فيها) [٣٥].

أما أبعاد هذا الجيل من الحروب فتكمن في كونها تدخل ضمن ما يدعى بحروب التفكيك الساخن أيضًا، وهي من الأبعاد المُضافة لهذا الجيل المتقدم من الحروب نفسه ويستخدم فيها العنف المسلح عبر مجموعات عقائدية مسلحة وعصابات جرائم التهريب المنظم والتنظيمات الصغيرة المدربة بشكل منهجي على كيفية شن هذا النوع من الحروب غير المتماثلة؟ إذ يجري تجنيد العناصر المسلحة من خلال استغلال وسائل التكنولوجيا المتقدمة المُتاحة على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت)، من هنا بات هذا الجيل من الحروب يختلف عن الجيل الرابع نفسه في اعتماده على تقنيات حرب الأعنف من الحرب الحديثة، ويُقصد بها استخدام تكنولوجيا الأسلحة المتطورة التي تستخدم تكتيكات حرب العصابات (الصواريخ المضادة للدروع والطائرات، والعمليات الانتحارية، ونصب الكمائن، والأعمال الإرهابية ومهاجمة مدنيين أو هجمات انتحارية وما سواها من تكتيكات) من أجل تحقق الأهداف باستنزاف وإرهاق الجيوش المنظمة وإرغامها على الانسحاب من مواقع محددة. من هنا وجدنا بعض الدول العربية تواجه هذا النوع من التحديات بدافع شن عمليات مركّبة

تتحالف فيها تقنيات حرب التنظيمات المسلحة المتشددة وما سواها من الوسائل، من أجل تحقيق حالة من الوهن الداخلي عبر الاختراق الاجتماعي والسياسي على حد سواء. أما صناعة التكتلات الصراعية بين وحدات محددة فتجري على سبيل المثال بشكل صناعة الحروب الداخلية وبدوافع سياسية واقتصادية واجتماعية من داخل الدولة المستهدفة، ليجري استنزاف موارد تلك الدولة ماديًّا وبشريًّا كونها تعاني من متوالية الصراعات الداخلية (سوريا وليبيا منذ عام ٢٠١١ واليمن منذ عام ٢٠١٥).

وفي عالمنا الراهن يجري العمل على تنويع أدوات وأساليب أخرى جديدة من أجل الدخول في حروب الجيل الخامس التي تستند إلى تنويع مصادر التدمير ضد الإنسانية على أمل تحريك مواطني أي دولة ضد أنظمتها الحاكمة تحت شعارات وأسباب مختلفة مستغّلة حالة الضعف التي تنتابها المجتمعات من الداخل، ناهيك عن الغاية المُبتغاة في جعل الأخيرة غارقة في أتون الصراعات الداخلية وبدوافع شتى كي تجعل من حالة التناحر مستمرة إلى أقصى حد ممكن (وكما وصفها الرئيس الأمريكي الراحل " جون كيندي " ١٩٦١ – ١٩٦٣ السرية في إدامة الحروب وتوسيع دائرة النفوذ) [٣٦]. أما الحرية السياسية المُبتغاة فتبقى مجرد فكرة ولن تكون حقيقة واقعة مادام القمع للحريات مستمر حتى وإن كان سرًا، لتكون في المحصلة النهائية سلطة المال فوق كل السلطات مع خداع الجماهير المستمر بالخطابات الرنّانة والوعود بالحرية [٣٧]. ولأن التفكيك الساخن يقوم على العنف بأشكاله المتعددة، فصاحب المخطط لم ينس أن يصنع العدو الخارق الخفي، والذى يجري فيه إجبار الدول التي تشترك في مصالح أو التي لديها القليل من القواسم المشتركة ضد عدو مشترك(كما هو الحال في ظهور تنظيم داعش الإرهابي العدو اللاحق لتنظيم القاعدة الإرهابي)، سيما وإن محاربة هذا النوع من التنظيمات الإرهابية المتشددة يكاد أن يكون أشبه بالحرب الخفية (حرب الأشباح)؛ بسبب سرية عملياته التي يشنها ضد الدول، وهذا هو المطلوب من أجل صناعة حرب استنزاف لطاقة الدولة الرئيسة من الداخل، وتشتيت تركيزها في أنماط من الحروب الصغيرة والمتوسطة داخليًّا وخارجيًّا مقارنة بعدم قدرة القوة العسكرية المتطورة التي تمتلكها الدول الكبرى من إنهائه لحد الآن (التحلف الدولي الراهن ضد الإرهاب الذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية وهو يضم أكثر من ٦٠ دولة) [٣٨].

المطلب الرابع – خطابات السلم والسلام من منظور حقوق المواطنة وحريتها:

يمكننا القول إن الدول التي لم تستطع أن تفي بمتطلبات الدولة الحديثة وشروطها سيما فيما يتعلق بحقوق (المواطنة)، قد جعلها غير قادرة على السيطرة في تحديد مجالات الولاء السياسي لها،ليكون الأخير حاكمًا في توجيه ولاء الأفراد إلى الدوائر الفرعية الأولية (الدينية، العشائرية، العرقية وما سواها)، وبالمحصلة النهائية لم تُعّد المواطنة هي قوة الجذب الرئيسة مقارنة في مرحلة ما بعد الاستقلال (تراجع مفهوم الدولة القومية حاليًا)،وإنما باتت متمركزة في سلطة محضة بعيدة عن الحرية وتستند إلى هذه الدوائر الفرعية الأولية في انتماءها وولاءها حصرًا [٣٩] . لتتشكل تنظيمات وحركات بديلة يقودها الأفراد خارج سلطة الدولة وقوانينها ويعمل في أغلب الأحوال ضدها وبشكل عنيف، لنكون أما مشهد جديد يتمثل في مزاحمة هذه التنظيمات لصلاحيات عمل الدولة مما يسبب لها تهديدًا وجوديًّا في بعض الأحيان [٤٠] . لذا فإن السعي نحو السلم والسلام والوئام بين أفراد المجتمع الواحد يقتضي إرساء أسس التسامح والقبول بالآخر،مما يقوي حالة الانسجام والائتلاف ويضمن وحدة المجتمع واستقرار الدولة على حد سواء، كما إنه يسهم في جعل السلطة ساهرة على نظام الحريات لا حارسة لنظام الحقائق، وكلاهما بُعدان مختلفان أحدهما عن الآخر، فحينما تُعّد السلطة حامية للحريات تترك تشخيص الحقائق للمفكرين والعلماء من أجل مناقشتها وتصويبها عندئذ يمكننا أن نبلغ غايات السلم والسلام في آنٍ واحد [٤١] . كما إن التسامح السياسي والاجتماعي لا يمكن أن يتحقق إلا في ظل وجود مجتمع يسمح فيه بحرية نقد الأفكار والرؤى المختلفة، لا سيما وإن هذا يُعد المرتكز الأساسي في المجتمعات التي يؤدي فيها المُعتقد الديني بتفرعاته المختلفة دورًا كبيرًا وملحوظًا[٤٢]. مع العمل على بلورة عقد سياسي وقانوني يوثق العلاقة بين الأطراف الاجتماعية والسياسية جميعًا ليؤسس تسوية تاريخية شاملة وليست مرحلية للأزمات السابقة من منظور وطني تتوحد فيه الرؤى والمواقف بحرية متناهية، من أجل بناء فكر وتصور جديدين للعملية السياسية الديمقراطية التي ننشدها في عالمنا العربي عموما وفي العراق بشكل خاص، وهو المعيار الحقيقي لبناء السلم والسلام في ظل صيرورة الخطاب الوطني العام الذي يروم ترسيخ حقوق المواطنة حاضرًا ومستقبلًا.

الخاتمة والاستنتاجات:

مما تقدم يمكننا القول أن وحدة الخطاب الديني والسياسي في ظل الحرية بين الالتزام الوطني، وتحديات الفوضى وحروب الجيل الرابع، تُعّد من الموضوعات المعقّدة التي لم تنل نصيبًا كبيرًا من التحليل في محتواه ومضامينه الأساسية، لا سيما وإن التعددية في الرأي بدافع الحرية نفسها قد يضع التزامًا ما،ربما يُفضي إلى الامتناع عن التدخل في مضامين وتفاصيل أي تعبير أو خطاب يُعّد شرطًا أساسيًّا لقضية الحرية من منظور آخر، كونها لن تتناسب بشكل واسع وفكرة السعي نحو توحيد الخطاب لمواجهة حالات الفوضى وطغيان الخصوصيات والفئوية والتشرذم الحاصلة من جرّاء الصراعات والحروب؛ إذ إن تحليل آثار الأخيرتين في واقع الدولة والمجتمع على حد سواء يسمح بوجود حالة من التراجع في مساحة التعبير الحُر عن الرأي مقارنة بحجم القيم المجتمعية والوطنية المشتركة المتوارثة عبر التاريخ، ولكن استغلال أغلب القوى الخارجية الدولية لهذه الحالات وما يصاحبها من وهن في الأمن الوطني كنتيجة طبيعية لما بعد الصراعات والحروب، قد يستدعي الأمر منا في البحث عن أدوات وأساليب جديدة أخرى تعمل على ضبط مساحات التعبير البديلة الأخرى في الخطاب، مع التأكيد على خصوصية الخطاب الديني وعمومية الخطاب السياسي الوطني وبالتركيز على المشتركات الوطنية من دون التجريح أو انتقاد أو مس القضايا العقائدية التي فيها محل اختلاف في الرأي أصلًا،ناهيك عن العمل على تنظيم قضايا الحرية والتعبير بدقة وعلمية شديدتين، مع علاج حالات تسيّدها وطغيانها وربما خروجها عن المألوف والمعمول به، وما ينتج أيضًا واشكالاتها وما يصاحب ذلك من توظيف لغايات سياسية ودولية محضة. من هنا يخلص البحث إلى أن التمايز بين طبيعة أنواع الخطابات المختلفة يستدعي تعاملًا متباينًا بين كل منها وبما يحقق النتائج الفعّالة المرجوة، مع المحافظة على شروط وقيم الحرية والتعددية الحاصلة في مجتمعات ما بعد التحديث والحداثة في عصر عولمة الثقافات.

إن منتظمات الخطاب السياسي المعاصر تعتمد على صياغة رؤية جديدة للتعاطي مع المتغيرات الداخلية والإقليمية والدولية التي باتت على المحك سيما في مرحلة ما بعد الانتصارات الكبيرة المتحققة ضد تنظيم (داعش) الإرهابي وبقية التنظيمات المسلحة المتشددة في العراق وما سواها من دول الجوار الإقليمي، بمعنى العمل على إيجاد وسائل جديدة من شأنها أن تضيف إليها القدرات المُضاعفة والمُضافة في محاربة الفكر المُتطرف والمُتشدد الذي بات يهدد وجود المجتمعات؛ بسبب تصاعد خطر هذه التنظيمات الإرهابية سيما من منظور فعلها وتأثيرها الخطابي. من هنا يمكننا أن نستنتج أبرز الوسائل الفاعلة في صيرورة الخطاب الديني والسياسي الوطني العام المُلتزم بقواعد مواجهة الفكر المقابل وفقًا لمحددات وحدود ممارسة الحريات المُتاحة شرعًا وقانونًا، والتي تكمن في الآتي :

١ – تحري الدقة في صيرورة مضمون الخطاب وتحليل تفاصيله من أجل العمل على زيادة وعي المُتلقي.

٢ – الابتعاد عن التشكيك والتحريض في الخطاب السياسي خلال المرحلة الراهنة ومستقبلًا، لضمان العقلانية والحكمة في معالجة المحنة الراهنة بُغية البدء باستراتيجيات جديدة ضامنة لحقوق الإنسان وحرياته العامة في كل زمان ومكان.

٣ – الاتساق ما بين الخصوصيات والوضع العام لواقع الهويات والثقافات الاجتماعية كافة، بمعنى الانتقال من الخاص إلى العام وعلى أسس وثوابت وطنية مشتركة تضمن الاستقرار والأمن في مجالات الحياة كافة.

٤ – نشر الثقافة المدنية لمواجهة التطرف والتشدد الذي يضرب بُنية المجتمع داخليًا والتعامل مع الآخر على وفق قيم التسامح والوسطية والاعتدال.

٥ – تنمية الوعي المجتمعي بخطورة تحديات المرحلة الراهنة للحفاظ على السلم الاجتماعي ومكافحة ظاهرتي الإرهاب والتطرف الفكري، من أجل تمكين الاستقرار الشامل في المجتمع والمضي نحو النهوض بواقع تنشئة وتثقيف أفراد المجتمع كافة.

٦ – إرساء أسس بناء مرتكزات السلم والسلام، وإبعاد مجتمعات الدول من خطر الانزلاق في متاهات المواجهات والحروب الداخلية المدفوعة باستقطاب طائفي سياسي أو مذهبي جانبي والمدعوم من خارج الحدود، والتي بدأت حاليًّا تنحسر وتيرته إلى حدٍ ما بفعل الوعي المجتمعي وتماسك مؤسسات الدولة مع مرجعياتها الدينية والاجتماعية والثقافية والسياسية كما حدث في العراق خلال الأعوام ٢٠٠٦ – ٢٠٠٨ ويحصل حاليًا منذ عام ٢٠١٤.

٧ – تجفيف منابع الإرهاب بأشكاله المختلفة من خلال رصد تمويله، والتضييق على حلقاته الإرهابية غير المترابطة للقضاء عليه بشكل منهجي وعلمي متكامل، بُغية الشروع في بناء مقومات تمكين أسباب استدامة السلام في مجتمعات ما بعد الصراعات.

٨ – الاستفادة من مراكز الأبحاث العالمية المتخصصة في قضايا الصراعات والحروب وبناء السلم الوطني التي من شأنها أن ترفد مجتمعاتنا بالمعلومات الوافية عن كيفية التصدي لمخاطر هذه الظواهر؟

٩ – استثمار طاقات المجتمع المُتجددة من أجل تنمية الذات والمعارف بحرية لرفد مجتمعاتها بالقوة،وسد مواطن الضعف في بنيتها التركيبية التي تعاني من التقادم والهرم ؛بسبب تزايد معدلات الفقر والجهل والمرض وما سواها من المظاهر المؤثرة في بناء المجتمعات في مرحلة ما بعد الصراعات.

١٠ – الاستفادة من التداخل والتقارب الثقافي الذي توفره الثورة التكنولوجية في مجال المعلومات والاتصالات للوصول إلى أهداف ومقاصد ما بعد الاستقرار، وضمان صون وحماية منظومة الحريات العامة التي تعزز من مكانة الإنسان علميا وعمليا سواء في الحاضر أم في المستقبل القريب.

الهوامش

(١) د. جاسم يونس الحريري، إشكالية النفوذ الخليجي في المنطقة العربية بعد الانسحاب الأمريكي من العراق والربيع العربي، دار الجنان للنشر والتوزيع،عمّان، ٢٠١٤، ص ٢٣.

(٢) المرجع نفسه، ص ٢٨.

(٣) د. عاصم شحادة علي، الخطاب السياسي لمهاتير محمد (رئيس وزراء ماليزيا الأسبق) في ضوء الاتساق اللغوي وعملية الاتصال) دراسة تحليلية (مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية، الإمارات العربية المتحدة، المجلد / ٨، العدد / ٢، حزيران ٢٠١١، ص ٦.

(٤) محمد سيد أحمد علي اليمني،الخطاب السياسي للطبقة الوسطى المصرية دراسة تحليلية لأفكار رموز الطبقة الوسطى، دار الكتب العربية، مصر، ٢٠٠٦، ص ١٣.

(٥) د. إيناس ضياء مهدي، تحليل القوى الاستراتيجية المؤثرة للخطاب السياسي دراسة حالة الخطب السياسية لباراك اوباما، جامعة بغداد، مجلة الاستاذ، كلية التربية، ابن رشد للعلوم الانسانية، العدد / ٢٠٠، ٢٠١٢، ص ٩٠٢.

(٦) نقلا عن، د. سماح حمدي، تحليل الخطاب السياسي ما يجب أن يكون، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، مصر، ٢٠١٦، ص ٨٧.

(٧) عقيل الخفاجي، الفساد والإصلاح: الصحافة الدولية وقضايا الاصلاح السياسي، المناهل، بغداد، ٢٠١٦، ص ١٥.

(٨) د. جاسم يونس الحريري، إشكالية النفوذ الخليجي في المنطقة العربية بعد الانسحاب الأمريكي من العراق والربيع العربي، دار الجنان للنشر والتوزيع، عمّان، ٢٠١٤، ص ٢٧.

(٩) نقلا عن، د. أحمد عرفات القاضي، تجديد الخطاب الديني، مكتبة مدبولي، القاهرة،٢٠١٣، ص ص ٢ – ٣.

(١٠) المرجع نفسه، ص ٥. لاسيما وإن خير الدين التونسي (١٨٢٠ – ١٨٩٠) يُعّد أحد رموز الإصلاح في تونس وفي عام ١٨٥٧ أصبح وزيرًا للبحرية،وقام بالعديد من الإصلاحات في الجيش ونظّم إدارة الوزارة وعقد عدد من الاتفاقيات مع الأجانب من أجل حفظ الأراضي التونسية، وفي عام ١٨٦١ أصبح رئيسًا لمجلس الشورى، وفي نهاية مشواره العملي وضع كتابه الشهير الموسوم بعنوان (أقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك)،للمزيد من المعلومات يُنظر: موسوعة الويكيبيديا للمعلومات الدولية، تاريخ الزيارة، ٩ / ١١ / ٢٠١٨، ص ١.

(١١) نقلا عن، المرجع نفسه، ص ٦. وكذلك يُنظر : د. أحمد عرفات القاضي، قضايا الخطاب الديني... التوتر والاختزال وإمكانات المراجعة، جريدة الحياة، المملكة العربية السعودية، ٢ / ١١ / ٢٠٠٦، ص ١. إذ يُعّد الشيخ مصطفى عبد الرزاق (١٨٨٥ – ١٩٤٧) من علماء الأزهر الشريف، وفي عام ١٩٠٩ سافر إلى فرنسا والتحق بجامعة السوربون، وفي عام ١٩٢١ أصبح مفتشًا في المحاكم الشرعية، وفي عام١٩٢٧ أصبح أستاذ الفلسفة في كلية الآداب بجامعة القاهرة، وفي عام ١٩٣٨ أصبح وزيرًا للأوقاف في حكومة محمد محمود باشا (الثانية)، ثم أسندت إليه مشيخة الأزهر عام ١٩٤٥ ولديه العديد من المؤلفات أبرزها (تمهيد تاريخ الفلسفة الإسلامية، فيلسوف العرب والمعلم الثاني، الدين والوحي والإسلام...).

(١٢) المرجع نفسه، ص ٨.

(١٣) د. طارق عبد الحافظ الزبيدي، بواكير العلمانية في الفكر الإسلامي، دار قنديل للنشر والتوزيع، بغداد، ٢٠١٨، ص ص ٧٨ – ٨٠.

(١٤) نقلا عن، المرجع نفسه، ص ص ١١٦ – ١١٧.

(١٥) د. جمال رجب سيدبي، منهج تجديد الخطاب الديني (رؤية نقدية جديدة)، نيوبوك للنشر والتوزيع، مصر، ٢٠١٨، ص ٢٣.

(١٦) المرجع نفسه، ص ٣٧.

(١٧) المرجع نفسه، ص ٣٩ – ٤٠.

(١٨) المرجع نفسه، ص ٤٠.

(١٩) طارق حمو و د. صلاح علي نيّوف، الحرية والديمقراطية في خطاب الإسلام السياسي بعد التحولات الأخيرة في العالم العربي، مركز الكتاب الأكاديمي، القاهرة، ٢٠١٥، ص ١٣.

(٢٠) المرجع نفسه، ص ص ٢١ – ٢٢.

(٢١) الانتخابات البلدية التونسية... كيف فازت حركة النهضة على الورق وخسرت في الشارع ؟ يُنظر الرابط الآتي: https://www.sasapost.com/tunisia-local-el:، تاريخ الزيارة ١٠/ ١١/ ٢٠١٨.

(٢٢) د. ميلاد مفتاح الحراثي و محمد عبد الغفور الشيوخ، ثورات الربيع العربي وتأثيرها على ظاهرة الإسلام السياسي وعمليات الاصلاح السياسي في الوطن العربي، مركز الكتاب الأكاديمي، القاهرة، ٢٠١٦، ص ٢١٠.

(٢٣) أبو زيد المقرئ الادريسي (وآخرون)، مراجعة : بكر البدور و وجواد الحمد، حركات الإسلام السياسي في الوطن العربي: الواقع والمستقبل، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمّان، ٢٠١٥،

ص ٢١٥. ففي تجربة المملكة المغربية وجدنا اقرار دستور عام ٢٠١١ مع حدوث حراك شعبي واسع النطاق، ليليها إجراء الانتخابات التشريعية في الخامس والعشرين من تشرين الثاني من العام نفسه، والتي فاز بها حزب العدالة والتنمية بالمرتبة الأولى عندما حصل على (١٠٧) مقعدًا، وجرى تشكيل الحكومة بمشاركة حزب الاستقلال والحركة الشعبية والتقدم والاشتراكية التي حظي برنامجها الحكومي بموافقة الأغلبية المطلقة لعدد مجلس النواب المغربي. يُنظر للمزيد من المعلومات : المصدر نفسه، ص ص ٣٠ – ٣١.

(٢٤) جابر جاد (وآخرون)، الديمقراطية في الوطن العربي : مؤشرات وآفاق، مركز دراسات الشرق الأوسط ، ٢٠٠٢، عمّان، ص ٢١.

(٢٥) المرجع نفسه، ص ٢٠.

(٢٦) المرجع نفسه، ص ٢٣. للمزيد من المعلومات يُنظر : أبعاد الديمقراطية التواصلية أو الاستطرادية التي كتب عنها (يورغن هابرماس)، وهي شكل من أشكال الديمقراطية التحاورية التي يُعنى بها الحوار في مركز صناعة القرار وهي تختلف عن الديمقراطية التقليدية، وليس التركيز فقط على حق التصويت وإنما تُعّد المصدر الأساسي لشرعية القانون. لاسيما وإن (هابرماس) من أبرز فلاسفة وعلماء علمي الاجتماع والسياسة في ألمانيا وفي عالمنا المعاصر، وهو صاحب نظرية الفعل التواصلي، وللمزيد من المعلومات يُنظر : علي عبود المحمداوي، و حيدر ناظم محمد، مقاربات في الديمقراطية والمجتمع المدني: دراسة في الأسس والمقومات والسياق التاريخي، المناهل، بغداد، ٢٠١١، ص ٣٠.

(٢٧) محمد أمزيان، الأساس التعاقدي لحيازة السلطة: مدخل فقهي، مجلة المستقبل العربي، العدد / ٣٣١، السنة / ٢٩، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، أيلول / ٢٠٠٦، ص ص ٦٥ – ٦٦.

(٢٨) أنطوان مسرّة، الحوار الديني عربياً وشروط فاعليته، مجلة المستقبل العربي، العدد / ٣٣٠، السنة / ٢٩، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، آب / ٢٠٠٦، ص ٩٢.

(٢٩) الطاهر لبيب، من الخوف إلى التخويف : مساهمة في تعريف ثقافة الخوف، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، السنة / ٢٩، العدد / ٣٣٠، آب / ٢٠٠٦، ص ص ١٣ – ١٥.

(٣٠) د. سناء سيكولوجية تنظيم داعش... وشم الدين بالدم، في كتاب مجموعة باحثين، داعش إيكولوجيا التمدد... وشم الدين بالدم، بغداد، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، الطبعة الثانية، حزيران ٢٠١٦، ص ص ١٨٧ – ١٨٩.

(٣١) الحاجة سعود، استراتيجية الشرعية والاستمرار للأنظمة السياسية العربية دراسة بنائية للخطاب السياسي، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، أشبيليا – المسيلة، الجزائر، ٢٠١٥، ص ٤٣.

(٣٢) د. بشرى جميل الراوي، دور مواقع التواصل الاجتماعي في التغيير – مدخل نظري، مجلة الباحث الإعلامي، جامعة بغداد، كلية الإعلام، العدد / ١٨، ٢٠١٢، ص ٩٦.

(٣٣) د. محمد حسن العامري و د. عبد السلام محمد السعدي، الإعلام والديمقراطية في الوطن العربي، المناهل، بغداد، ٢٠١٠، ص ٣٣.

(٣٤) هشام طالب، فن الخداع السياسي في الحرية والديمقراطية والسيادة على الوطن والمواطن، دار النهضة العربية، بيروت، ٢٠١٥، ص ٨.

(٣٥) نقلا عن، مصطفى أحمد، الجيل الرابع للحروب التطبيق الحديث لبروتوكولات حكماء صهيون، شركة شريف ماس للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠١٧، ص ٦. لاسيما وإن مصطلح الجيل الرابع من الحروب أو ما يسمى بالحروب غير المتماثلة قد استخدم لأول مرة في عام ١٩٨٩ من جانب فريق من المحللين العسكريين الأمريكيين من بينهم الأمريكي" ويليام سترِگِس ليند " لوصف الحروب التي تعتمد على مبدأ اللامركزية في شنها، وأطلق اسم حروب الجيل الرابع (Fourth generation wars) على الحرب التي تشن ضد المنظمات الإرهابية وفقًا للمفهوم الأمريكي لها.

(٣٦) المرجع نفسه، ص ٧.

(٣٧) المرجع نفسه، ص ٩.

(٣٨) زينب حسني عزالدين، أثر حروب الجيل الرابع على الأمن القومي العربي دراسة حالة: تنظيم "الدولة الاسلامية"،– المركز الديمقراطي العربي، ألمانيا، ١٠ / ٨ / ٢٠١٧، ص ص ١ – ٥.

(٣٩) د. شريف عبد الرحمن، حروب الجيل الرابع بين الرواية الأمريكية والرواية المصرية، دار البشير للثقافة والعلوم، القاهرة، ٢٠١٦، ص ١٩.

(٤٠) المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

(٤١) د. عبد السلام ابراهيم البغدادي، السلم الوطني (المدني) دراسة اجتماعية سياسية في قضايا المصالحة والتسامح والصفح والوئام والتآزر الوطني، سلسلة الكتب الثقافية، العدد / ٣٠، بيت الحكمة، بغداد، ص ص ٢٨ – ٢٩.

(٤٢) المرجع نفسه، ص ٢٩.